رئيس نقابة عمال طرطوس: شركة فرعون تتحمل المسؤوليات كافة

وزير الصناعة يطالب شركة إسمنت طرطوس بالبحث عن أصناف جديدة تخدم إعادة الإعمار

طرطوس- محمد حسين

طالب وزير الصناعة معن زين العابدين جذبه بزيادة الإنتاج في شركة إسمنت طرطوس وتصريف المنتج والبحث عن أصناف جديدة تخدم مسيرة البناء وإعادة الإعمار.

ووجه الوزير خلال زيارته إلى طرطوس وجولته الاطلاعية التفقدية على معمل الإسمنت ومعمل تعبئة المياه، بضرورة مخاطبة الجهات المحلية لتصريف المنتج والتعميم على جهات القطاع العام الإنشائية وحتى القطاع الخاص عبر غرفة الصناعة والتجارة لهذه الغاية.

وفي موضوع معمل الورق شبه المتوقف شكل الوزير لجنة لبحث هذا الموضوع والعمل على اعتماد المعيار الفني في المفاضلة الاقتصادية الراجحة لمصلحة النايلون على حساب الورق كما طالب بتفعيل المدرسة والمركز التدريبي والتأكيد على برنامج الصيانة الدوري وضرورة الحفاظ على أموال الشركة آملاً في إعطاء المعمل حقه.

وفي مداخلة رئيس نقابة عمال المعمل تحدث عن عقد شركة فرعون الذي تتحمل بموجبه المسؤوليات كافة بما فيها التأهيل والتدريب.

وأشار المدير العام للمؤسسة أيمن نبهان لوجود دراسة وإعادة تقييم لهذا الموضوع على حين تجنب الوزير ذكر الشركة بالاسم لكنه ذكر أن كل شيء زائل وفقط الشركة والمعمل باقية مطالباً بقراءة ما بين السطور فنحن دولة مؤسسات.

كما تحدث أحد المديرين عن قيام عمال الشركة بتصليح أحد الرولمانات رغم اعتراض خبير شركة فرعون مبيناً أن الرولمان عاد إلى العمل وهو يعمل منذ شهرين حتى الآن.

أما ما يخص التلوث والغبار المستمر من مدخنتي المعمل رغم تركيب شركة فرعون فلاتر كهربائية للتخفيف منه فأشار الوزير إلى أن الفلاتر القماشية قد تكون أجدى فالحفاظ على البيئة في طرطوس ضروري باعتبارها متنزهاً سياحياً لبلدنا ولا نريد أن نكون أعداء للبيئة والمزروعات، وطرطوس أيضاً محافظة حيوية اقتصادياً والمطلوب زيادة الطاقة الإنتاجية وتصريف المنتج مع الأخذ بالحسبان موضوع الجودة وخفض التكاليف والريعية المناسبة.

وفي معمل السن لتعبئة المياه قام الوزير بجولة في أقسام المعمل ثم التقى العاملين ووجه بإعداد دراسة تشمل عدد الينابيع في جبل النبي متى في الدريكيش وإنشاء خزان لتجميع مياه هذه الينابيع واستثمارها في وحدة تعبئة المياه في الدريكيش.

١٤٨ ألف مواطن تلقوا الرعاية النفسية في ٩ أشهر

محمود الصالح

كشف مدير الصحة النفسية في وزارة الصحة رمضان محفوري أن عدد المرضى الذين تلقوا خدمات الطب النفسي حتى نهاية أيلول للعام الحالي ١٤٨١٧٠ مريضاً وعدد الذين تلقوا خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والعلاج النفسي حتى آب الفائت بلغ ٦٤٠٢٨٩.

وأشار محفوري إلى إنجاز المديرية العديد من الأنشطة التثقيفية والتوعوية في مجال الصحة النفسية وكان عددها حتى نهاية آب الفائت ١٢٢١ نشاطاً (محاضرات– ندوات– مقابلات إذاعية وتلفزيونية) كما قامت المديرية بتشكيل فريق دعم نفسي اجتماعي لتقديم الخدمات النفسية في المناطق المحررة ومراكز الإيواء في الغوطة الشرقية، إضافة لتشكيل فرق صحة نفسية لمساعدة الأهالي في المناطق المحررة ومراكز الإيواء وقدمت خدمات متعددة المجالات في الصحة النفسية (طب نفسي– علاج نفسي– دعم نفسي اجتماعي – إسعاف نفسي أولي)، وبلغ عدد الأطباء المدربين على نشاط رأب الفجوة في المراكز الصحية التابعة لمديريات الصحة في المحافظات ١٤٠٠ طبيب ويدل هذا على دمج خدمات الصحة النفسية في مراكز الرعاية الأولية كما تم تدريب ٤٣ مرشداً نفسياً على التدخلات العلاجية النفسية و٣٥ ممرضاً وممرضة على التمريض النفسي.

وبلغ عدد كوادر التمريض المدربة على نشاط الإسعاف النفسي الأولي والدعم النفسي الاجتماعي ٤٠٠٠ ممرض وممرضة، وتم بالتعاون مع مديرية الرعاية الصحية ومديرية المهن الصحية تدريب ٧٥ من كوادر التمريض والقبالة وتؤمن وزارة الصحة الأدوية النفسية مجاناً لمراجعي عيادات المراكز والمشافي والهيئات العامة.

وبيّن مدير الصحة النفسية أن نصف الاضطرابات النفسية تبدأ قبل عمر ١٤ سنة ولكن معظم الحالات لا يتم اكتشافها، وتالياً تبقى بلا علاج، فالاكتئاب هو ثالث الأمراض من حيث العبء عند المراهقين والانتحار هو السبب الثاني للموت عند الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ سنة، هذا عدا مشكلات التعلم واستخدام الكحول والمواد المخدرة والجنس غير الآمن والقيادة المتهورة واضطرابات الطعام، وللوقاية من تطور الاضطرابات النفسية عند المراهقين والشباب من المهم العمل على تطوير المرونة النفسية لديهم في عمر مبكر، ولتدبير وعلاج الاضطرابات النفسية يجب التعرف إلى العلامات والأعراض المنذرة الباكرة للاضطرابات النفسية.

ولفت إلى دور الأهل والمعلمين الكبير في تطوير المهارات الحياتية المناسبة عند الأطفال والمراهقين والتي تسمح لهم بالتكيف مع الحياة الحياتية اليومية في البيت والمدرسة، ويمكن للدعم النفسي الاجتماعي الذي يعزز الصحة النفسية أن يقدم في المدرسة أو أي مؤسسات مجتمعية أخرى وكذلك من خلال تدريب العاملين في المجال الصحي ليصبحوا قادرين على اكتشاف وتدبير الاضطرابات النفسية، ما يسمح لأن تأخذ الصحة النفسية مكانها الذي تستحقه.

وأضاف محفوري: إن حجم العبء والمعاناة الذي تسببه الاضطرابات النفسية من حيث العجز والتكلفة على الأفراد والأسر والمجتمعات هائل جداً وفي السنوات الأخيرة أصبح العالم أكثر وعياً بهذا العبء وبالمكاسب الممكنة للاستثمار في تعزيز الصحة النفسية وبات في الإمكان إحداث فرق باستخدام المعرفة الحالية في الصحة النفسية وأهمية تطبيقها.

بدورها أكدت الدكتورة عائشة جبر أنه للحصول على صحة نفسية أفضل لابد من العمل على تعديل المفاهيم الخاطئة حول الاضطرابات النفسية، فالمرض النفسي ليس عاراً والاضطرابات النفسية قابلة للعلاج والشفاء في معظم الحالات كما أن الصحة النفسية تحتاج إلى تضافر الجهود من كل الفعاليات والمؤسسات الحكومية والأهلية إلا أنها أمر ممكن النهوض به ولو على شكل قفزات صغيرة وأصبح من الواضح أن الصحة النفسية أمر حاسم للعافية الكلية للأفراد والمجتمعات والدول ويمكن أن تعرف بأنها حالة من العافية التي تمكن الأفراد من إدراك قدراتهم والتكيف مع الضغوط النفسية وفي معظم بلدان العالم لا تعامل بنفس الدرجة من الأهمية التي تعامل بها الصحة الجسدية بل يوجد إهمال أو تجاهل للصحة النفسية إلى حد كبير.

سورية تحصي أيتامها وهدفها لا يتيم بلا كفيل

قادري لـ«الوطن»: ٣٠ ألف يتيم مسجل في دمشق وريفها وارتفع عددهم في الأزمة

محمد منار حميجو

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري عن ٣٠ ألف يتيم في دمشق وريفها تم تسجيلهم في الوزارة، كاشفة أن الوزارة تعمل حالياً على قاعدة بيانات تخص الأيتام والبداية من العاصمة وريفها ومن ثم التوسع في المشروع ليشمل المحافظات الأخرى.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش البازار الخيري الذي جاء بمناسبة ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة والتي أقامته الهيئة السورية للأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان أكدت القادري أنه زاد عدد الأطفال الذين فقدوا معيلهم في الأزمة، مشيرة إلى أن البرنامج يهدف إلى أنه لا يتيم بلا كفيل وهو مشروع طويل الأمد.

وأوضحت قادري أن قاعدة البيانات التي تعدها الوزارة ستكون أداة لها لمتابعة اليتامى وبالتالي هي ليست مجرد رقم، مشيرة إلى أن توجهها يأتي في إطار كفالة اليتيم ضمن أسرته سواء كانت الممتدة أم القريبة.

وأشارت قادري إلى أنه يتم العمل على كفالة اليتيم ضمن بيئته مع تعزيزها وليس عزله في مقر الأيتام لأن ذلك لا يعتبر الحل الأمثل بل الحل أن يكون للطفل اليتيم أسرة تكفله ومن هذا المنطلق تعمل الوزارة على مشروع معايير كفالة اليتيم سواء الداخلية أم الخارجية، مؤكدة أنه يوجد حالياً ٦٠٠ يتيم في دور الرعاية في دمشق وريفها.

وفيما يتعلق بموضوع المتسولين أكدت قادري أن بعض العقوبات من الممكن أن تصل إلى ثلاث سنوات بحق ممتهني التسول، معتبرة أن التشدد في العقوبة كي تكون أكثر ضبطاً لموضوع التسول.

وأضافت قادري: بكل تأكيد ليس الحل فقط ضبط امتهان التسول عبر تشديد العقوبات بل هي جزء منه بل إن المساهم الأكبر هو التفهم المجتمعي، مشيرة إلى الدور الحكومي في هذا الموضوع في العديد من الخطوات للحد من هذا الموضوع وخصوصاً أن هناك العديد من الأطفال يتم زجهم في هذه المهنة وهم تحت المسؤولية الجزائية.

وشددت قادري على ضرورة الوعي الاجتماعي في هذا الموضوع باعتبار أن إظهار أي تعاطف مع المتسول يؤدي ذلك إلى ضرره، مؤكدة أن ٩٠ بالمئة من الحالات التي تم رصدها هي بحاجة وعوز اجتماعي من مأوى وغيره وإعادة ربط مع مسار التعليم أو مهنة أخرى.

وأشارت قادري إلى أن الوزارة وسعت القاعدة الاستيعابية في هذا الخصوص وتم توظيف جهود العمل الأهلي بما في ذلك المبادرات التطوعية ضمن معايير واضحة من الوزارة.

وفي موضوع آخر أكدت قادري أنه يتم العمل حالياً على موضوع الشركات الاجتماعية بتوسيع الإطار القانوني حتى يستوعب مخرجات العمل الاجتماعي التي تعتبر مدخلات لسوق العمل وهذا ما يدرس من وضع تشريعات خاصة في هذا الموضوع.

من جهته أكد رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة أكرم القش أن إقامة البازار الخيري للنساء المعنفات ليست مجرد فعالية بل العنوان الرئيسي لتمكين النساء والحد من العنف الموجه لهن سواء كان اجتماعياً أم أسرياً إضافة إلى مساعدتهن في إعالة أسرهن.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار القش إلى خطة الهيئة مع الجهات الحكومية حول تمكين المرأة منها تشجيع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وهو تأسيس المرأة لمشروعها الخاص مع استمراره مؤكداً أنه تم العمل على نوع من التدريب والتأهيل لبعض النساء على إنتاج منتجات معينة ومن ثم كان هناك دعم لهن لإنتاجهن وهو في الغالب مواد تراثية ومتنوعة.

> ٩٠ بالمئة من المتسولين الذين تم ضبطهم محتاجون فعلاً

حملة لترشيد الاستخدام خلال الشتاء

الغاز يرفع الطلب على الكهرباء في الريف للضعف وفي دمشق ٢٠٪

عبد المنعم مسعود

أكد مدير كهرباء دمشق باسل عمر أن انعكاس أزمة الغاز المنزلي بدا واضحاً في ظل اعتماد المشتركين على الكهرباء لتلبية مختلف احتياجاتهم، ما زاد من الأحمال بشكل كبير على مراكز التحويل في العاصمة.

وكشف عمر في تصريح لـ«الوطن» أن الزيادة على الطلب في العاصمة تراوحت بين ١٠٠ إلى ١٥٠ ميغاواط مقارنة بمثيلها في العام الماضي مبيناً أن المخصص للعاصمة من التيار الكهربائي يتراوح بين ٧٠٠ و٧٥٠ ميغاواط يومياً وأن ساعات التقنين المطبقة في العاصمة نهارا في حدودها الدنيا وتتراوح بين ساعة وساعتين على كل مخرج مبيناً أنه في حال كثافة الطلب يتم تكرار التقنين في الفترة المسائية.

ولفت عمر إلى أن الوزارة بدأت حملة لترشيد استخدام الكهرباء اعتباراً من منتصف هذا الشهر ولمدة ثلاثة أشهر تستهدف كل الفعاليات الحكومية والخاصة وفي مرحلة لاحقة المنازل التي لديها استجرار كبير في التيار الكهربائي وذلك ضمن حملة توعية تقوم بها دوائر حفظ الطاقة في شركات الكهرباء في القطر.

ووفقا لعمر فإن تزامن الحملة مع فصل الشتاء واستمرارها خلاله يعود لكون نسبة استجرار التيار الكهربائي في الشتاء أكثر منها في الصيف فالأحمال تفوق زيادتها لدى المشتركين الـ٤٠٪ خلال الشتاء.

خصوصاً في ظل وجود أزمة بالغاز تؤدي إلى اعتماد المشتركين على التيار الكهربائي في إنجاز حاجاتهم من طبخ وغيره يضاف إلى ذلك الاستجرار العشوائي للتيار الكهربائي الذي يؤدي إلى زيادة الأحمال على مراكز التحويل وبالتالي احتراق الأكبال والمحولات.

بدوره كشف مدير كهرباء ريف دمشق خلدون حدى في تصريح له عن زيادة في الأحمال إلى أكثر من الضعف خلال عطلة نهاية الأسبوع في ريف دمشق الأمر الذي أدى إلى زيادة في ساعات التقنين مبيناً أن الكمية المطلوبة من التيار الكهربائي خلال فترة الذروة تجاوزت ١٤٥٠ ميغا للمرة الأولى في تاريخ الريف على حين أن مخصصات ريف دمشق من التيار الكهربائي لا تتجاوز ٧٠٠ ميغا موضحاً أن ذلك أدى إلى زيادة في تقنين التيار الكهربائي في المدن والبلدات بحجم الفارق بين المخصص والمطلوب.

وكشف حدى أيضاً عن وعود من وزارة النفط بأن توافي محطات التوليد بكميات أكبر من الغاز لكي تستطيع محطات التوليد إنتاج كميات أكبر من الطاقة الكهربائية تؤدي إلى تخفيض ساعات التقنين مؤكداً وجود نقص في مادة الغاز لتشغيل محطات التوليد وكاشفا أن المشكلة الأكبر التي تعانيها الكهرباء تكمن في زيادة الاستجرار لأغراض التدفئة والطبخ وغيرها فلأول مرة في تاريخ ريف دمشق يرتفع الطلب على التيار الكهربائي إلى هذا الحد.

وأكد عضو المكتب التنفيذي لشؤون الكهرباء في ريف دمشق محمد عريضه أن واقع الكهرباء سيتحسن في الريف مع بداية العام القادم موضحاً أن التقنين سببه زيادة استجرار للتيار الكهربائي من المشتركين.

وكشف عريضه في تصريح لـ«الوطن» عن بدايات يمكن أن تشكل انفراجا في أزمة الغاز مؤكداً توزيع ٩٠٠ أسطوانة غاز في الرحيبة خلال عطلة نهاية الأسبوع و٤٥٠ أسطوانة في جيرود.

كما لوحظ عودة لبعض لسيارات التوزيع المباشر للغاز المنزلي في بعض أحياء جرمانا إلا أنه لوحظ سرعة نفاد الكميات فكل سيارة لا يتجاوز عدد اسطواناتها الثلاثمئة.

كما لوحظ انخفاض بسيط على سعر الاسطوانة التي تراوح سعرها بين ٧ و٨ آلاف بعد أن لامست العشرة آلاف نهاية الأسبوع.

وانخفضت أسعار تعبئة الطباخات المنزلية ليصل سعر الطباخ المنزلي من الحجم الكبير بحدود ٢٨٠٠ إلى ٣٠٠٠ أي بانخفاض تراوح بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ليرة.

ولدى سؤال باعة الغاز عن مواعيد بيع الغاز أعطى معظمهم مواعيد تقريبية لقدوم المادة فبعضهم وعد المستهلكين يوم الغد والبعض لم يحدد موعداً ثابتاً.

> حدى: هناك نقص في مادة الغاز لتشغيل محطات التوليد

استغلال المنخفض الجوي للمتاجرة بالغاز في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

طوابير بانتظار استبدال أسطوانات الغاز أمام عدد من مراكز توزيع المادة في اللاذقية، وبعض المراكز الخاصة مغلقة بسبب عدم قدرته على تأمين مخصصاتها المعتادة، هكذا هو حال «الوضع الغازي» في اللاذقية بحسب ما رصدته «الوطن» في عدة أماكن بالمدينة ومحيطها خلال الأيام الماضية.

أحمد وهو من المواطنين الباحثين عن «جرة» في ظل منخفض جوي قاس تعيشه المحافظة هذه الأيام، يتساءل عن سبب هذه الأزمة المفتعلة منذ نحو أسبوعين، قائلاً: «كل عام وفي نفس التوقيت يتلاعب التجار بنا ليبرر لهم المسؤولون المعنيون المتفقون معهم على إذلالنا، بالقول إننا السبب في شراء أسطوانات الغاز وتكديسها في بيوتنا، من يصدق هذا الكلام، هل يعقل أن مرتباتنا تكفي لاستبدال أكثر من جرة في الشهر، وما الذي تغير لتغلق مراكز عدة ويمتنع الباعة الجوالون عن المرور في شوارع المدينة وبيع الغاز؟ أليست أزمة مختلقة لرفع أسعار الأسطوانات؟».

من جانبه يقول إبراهيم: إنه اضطر لشراء الجرة بثلاثة أضعاف سعرها لتدفئة أولاده في ظل انقطاع التيار الكهربائي لساعات عدة خارج أوقات التقنين في منطقته ببسنادا، متسائلاً عن غياب كل عوامل التدفئة عندما يحتاجها المواطن.

أحد بائعي الغاز في اللاذقية أكد لـ«الوطن» أن موزع المادة المعتمد الذي يمده بالأسطوانات المعبأة بشكل دائم، امتنع عن استبداله فوارغ البائع بحجة أن المركز الرئيس لم يمده هو الآخر بأسطوانات معبأة، ليسأل البائع الذي طالب بعدم الكشف عن اسمه، عن سبب هذا الاختناق بمد الباعة المرخصين بالمادة، مبيناً أن وحدة غاز سنجوان تنتج ١٥٠٠ أسطوانة في الساعة بحسب ما أعلن عنها عند افتتاحها نهاية العام الماضي.

ولفت تقرير صادر عن الفرع مؤخراً، إلى توزيع نحو ٥٩٠٠ أسطوانة غاز منزلي وتجاري على معتمدي رخص الغاز المنزلي في اللاذقية وريفها ومراكز التوزيع المباشر وقطاعات الدولة مع الكميات المحددة لكل مركز.

على حين أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أحمد نجم وجود سيارة محملة بـ١٠٠ أسطوانة غاز منزلي على أوتوستراد جبلة بانياس، مشيراً إلى استغلال زيادة الطلب على المادة عبر الاتجار بها.

وبيّن نجم أن السيارة المضبوطة كان قد تم تحميلها في فرع شركة المحروقات على أن يتم توزيعها في حي الفيض وفق خطة التوزيع المعتمدة في المحافظة، مشيراً إلى أن سائق السيارة لم يسلم الكمية المخصصة للحي وذلك بالتواطؤ مع مركز توزيع غاز آخر بغرض الاتجار بالغاز المنزلي.